



استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (النشأة والتطور والبنية المؤسسية)

ا.د. قاسم محمد عبيد

الباحثة: الجهراء محمد بكر

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (النشأة والتطور والبنية المؤسسية)

١. د. قاسم محمد عبيد / قسم الاستراتيجية / كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين
الباحثة: الجهراء محمد بكر / كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

الملخص

تقوم استراتيجية الأمن القومي على مبدأ تحقيق المصالح وذلك بإدراك الدولة لمصادر قوتها وتبيان الأهداف التي تسعى النخبة الحاكمة إلى تحقيقها عبر السلوك السياسي وحجم الطموح السياسي الذي تمتلكه الدولة، إلى جانب ما تحمله البيئة الخارجية من قوى ومتغيرات ومصالح. كما تعبر استراتيجية الأمن القومي عن توجهات الدولة اتجاه الدول والفواعل الدولية الأخرى، إذ يمكن أن تلمس أدوار أي دولة من خلال مواقفها وآرائها ازاء التطورات والأحداث التي تجري في العالم. فضلاً عن نظرتها إلى حاضرها ومستقبلها في وسط الأحداث المسارعة في خضم التفاعلات الاقليمية والدولية المحيطة بها، والتي تجعل من الصعب على أي دولة النأي بنفسها عن الكثير من المواقف والقضايا المثارة حولها.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية. الامن القومي. المؤسسات. الولايات المتحدة الامريكية.

US National security strategy (Origin, Development and Institutional structure)

Professor. Qassem Mohammad Ubaid

Researcher. AL.Jahra Muhammad Baker

Abstract

The national security strategy is based on the principle of achieving interests through the state's awareness of its sources of power and clarifying the goals that the ruling elite seeks to achieve through political behavior and the extent of the state's political ambition, in addition to the forces, variables and interests of the external environment. The National Security Strategy also expresses the state's orientations towards other states and international actors, as the roles of any state can be sought through its positions and opinions regarding developments and events taking place in the world. In addition to its view of its present and future in the midst of rapid events in the midst of the surrounding regional and international interactions, which make it difficult for any country to distance itself from many of the positions and issues raised around it.

Key Words: The Strategy, National Security, Institutions, USA.

المقدمة

يعد موضوع الأمن القومي الأمريكي من أكثر الموضوعات اهتماماً وتداولاً لدى الباحثين والمختصين ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، حيث تحتل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي أهمية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، التي من خلالها يطرح الرئيس الأمريكي وإدارته أهم توجهاته في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء القضايا المختلفة، ويرجع ذلك إلى التأثير هذا الموضوع على مدركات صانع القرار الأمريكي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي هذا من جانب، من جانب آخر تأثيره في تفاعلات السياسة الدولية، فضلاً عن أهمية الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها المختلفة مع دول العالم، فضلاً عن ذلك لا يوجد بقعة في النظام الدولي لا تمسها البصمة الأمريكية سواء كان ذلك بشكل إيجابي أو سلبي، وكذلك الولايات المتحدة؛ لأنها دولة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة وعضو في منظمة حلف الشمال الأطلسي.

كما تتطوي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على عدة أهداف تصنف إلى عدة مستويات منها أهداف ثابتة تمثل مصلحة استراتيجية ملحة تقع على عاتق صانع القرار الأمريكي تحقيقها، لتعلقها بالأمن القومي الأمريكي والتفوق الاستراتيجي للولايات المتحدة من أجل الحفاظ على ديمومة تفوقها وبقائها في قمة الهرم الدولي ضمن إطار النظام الدولي، وأخرى متغيرة تمثل مستجدات تتغير بتغير ظروف البيئة الدولية التي توظفها الولايات المتحدة الأمريكية لخدمة مصالحها القومية.

فقد عزم التفكير الاستراتيجي الأمريكي على تصنيف وسائل تحقيق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عبر وسائل مختلفة صنفت إلى اتجاهين الأول ويمثل القوة الصلبة والتي تتمثل في القوة العسكرية، والاتجاه الثاني ويتمثل في القوة الناعمة والتي تشمل القوة السياسية والقوة الاقتصادية، وبالتأكيد فإن التفكير الاستراتيجي الأمريكي ليس فقط وليد بنات أفكار صانع القرار الأمريكي والمؤسسات الرسمية، بل هنالك مؤسسات غير رسمية تتمثل في مراكز البحوث والدراسات التي تسمى بمخزانات الفكر تساهم في صنع الأفكار والاستراتيجيات وتقدمها لصانع القرار الأمريكي وتضم الكثير من المختصين في هذا الشأن، فضلاً

عن مؤسسات أخرى، ومن ثم فإن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية يجمعها هدف استراتيجي واحد ألا وهو تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي.

ولعل تحديد مفهوم الأمن القومي لدولة مثل الولايات المتحدة يعد أمراً غاية في الصعوبة، نظراً لما تتصف به الولايات المتحدة الأمريكية من مساحة جغرافية شاسعة نسبياً، إلى جانب المتغيرات السياسية والاجتماعية التي رافقت نشوء الولايات المتحدة منذ استقلالها عن بريطانيا، وما يزيد من الأمر صعوبة هو حجم تأثير وفاعلية الولايات المتحدة في الساحة الدولية ومكانتها التي رسمتها في سلم القوى الدولية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تصديها لموضوع بالغ الأهمية من خلال البحث الاستراتيجية الأمريكية من حيث النشأة والتطور، والمؤسسات المسؤولة عن صياغتها وتحديد الأهداف واليات تنفيذها.

مشكلة الدراسة

نطلق الدراسة من التساؤل الآتي (كيف تطورت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وما دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في بنائها وتحديد أهدافها وكيف أثر الرؤساء الأمريكيين على طبيعة وتوجه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي).

فرضية الدراسة

تسعى الدراسة إلى إثبات الفرضية الآتية (تطورت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بتطور المتغيرات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وقد كان للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية دوراً فاعلاً في التوجه الاستراتيجي الأمريكي ورسم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية وتضمينها في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي).

مناهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع تطور استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والمنهج التحليلي النظري والذي اعتمدناه في البنية المؤسسية لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

هيكلة الدراسة

للإجابة عن المشكلة التي انطلقت منها الدراسة، وثابت صحة فرضيتها، فقد بنيت الدراسة على محورين، الأول بحث في نشأة وتطور استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، في حين ركز الثاني على البنية المؤسسية لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

نشأة وتطور استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

للوصول إلى تصوّر شامل بخصوص نشأة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وتطورها، لابد من التطرق إلى المسار التاريخي الذي رافق نشوء استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والاحاطة بكل ما مرّ بها من ظروف ومتغيرات جعلت منها ذات أبعاد عالمية، وكذلك فهم تطور إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأمنها القومي تبعاً لظروف البيئة الداخلية والخارجية وخيارات صانعيها، وفي ضوء ذلك تم تقسيم هذا المحور على أربع مراحل، وعلى النحو الآتي:

أولاً: مرحلة العزلة

نتيجة للسياسات الاستبدادية التي كان يتبعها ملوك المستعمرات الانجليزية الواقعة في السواحل الجنوبية والشرقية في أمريكا الشمالية، مما أدى إلى إثارة تلك المستعمرات على الاستعمار البريطاني بقيادة (جورج واشنطن كارل) في عام ١٧٧٥، وفي الرابع من يوليو من عام ١٧٧٦، أعلنت تلك المستعمرات استقلالها، وذلك بفضل مساعدة اسبانيا وفرنسا وهولندا، هزم الاستعمار البريطاني وتم على أثر ذلك توقيع معاهدة بين الجانبين في عام ١٧٨٣، اعترفت بريطانيا بموجب تلك المعاهدة باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية، وفيما بعد عقد مؤتمر فيلادلفيا في عام ١٧٨٩ وصدر الدستور الأمريكي وعين (جورج واشنطن) رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. وبعد الاستقلال اتجهت الولايات المتحدة إلى تبني سياسة خارجية محددة اتجاه القضايا المشارة والمتعلقة بالبيئة المحيطة بها والتركيز على بناء الداخل الأمريكي، والحفاظ على الاستقلال والذي سيشكل أحد المراكز الأساسية من أجل التوجه نحو الانفتاح على العالم الخارجي^(١)

وبذلك استمر مبدأ العزلة محورياً رئيساً للسياسة الخارجية الأمريكية والذي تمثل في مبدأ الرئيس الأمريكي (جيمس مونرو) الذي خرج إلى حيّز التنفيذ في الرسالة السنوية التي أرسلها إلى الكونغرس الأمريكي في الثاني من ديسمبر عام ١٨٢٣، وقد خلد الرئيس (مونرو) اسمه في التاريخ في ظل مبدأ العزلة

الذي ارتبط باسمه، الذي بني على مبدأين أساسين وهما منع الاستعمار الأوربي من إقامة مستعمرات في نصف الكرة الغربي، ومنع القوى الأوربية من التدخل في شؤون القارة الأمريكية وعدم تورط الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الأوربية.

ولم تكن هذه الرؤية الأمريكية وليدة قرارات فجأة أو متسارعة بل كانت وليدة تجربة أمريكية سبقت عهد الرئيس (مونرو)، والتي تمثلت في حرص الرئيس (توماس جيفرسون) الذي دعم مبدأ العزلة بعدم التدخل في شؤون القارة الأوربية وعدم تدخل القارة الأوربية في شؤون القارة الأمريكية، وقد خلص القادة الأمريكيين إلى ضرورة ابتعاد القارة الأمريكية عن الصراع الأوربي وتجنب دخول الولايات المتحدة الأمريكية في صراعات مدمرة لكيانها الداخلي والحضاري، وبذلك تعد أفضل استراتيجية تكفل الأمن القومي الأمريكي وتتيح التركيز على التنمية الاقتصادية، حيث ظل معمولاً بهذا المبدأ مدة طويلة قرابة أكثر من قرن من الزمن ولم يكسر هذا المبدأ إلا لحدوث ظروف قاهرة حتى مرحلة الحرب العالمية الأولى^(٢).

ثانياً: مرحلة الخروج من العزلة

بلغت الولايات المتحدة الأمريكية اكتمال شخصيتها في المدة الواقعة بين الحرب الأهلية الأمريكية التي نشبت بين شمال وجنوب الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٦٣، حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، في عهد الرئيس الأمريكي (ابراهام لنكولن)، حيث تحولت الولايات المتحدة خلال هذه المدة إلى دولة مدنية وشهدت تطوراً صناعياً امتد إلى جميع مدن القارة الأمريكية^(٣).

قبيل العام ١٩١٤ انقسمت أوروبا إلى معسكرين وقد عقدت سلسلة من التحالفات بين الدول الأوربية التي كان الهدف منها تجنب الحرب والحفاظ على السلام، إلا أن بوأعث التصادم والتوتر في العلاقات وفرت أرضية ملائمة لاندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، ولم تشارك الولايات المتحدة في الأحلاف الأوربية حيث كانت تنظر في بادئ الأمر إلى الحرب العالمية الأولى على أنها حرب أوربية لا شأن للولايات المتحدة الأمريكية فيها، الأمر الذي كهل للولايات المتحدة التعامل مع كافة الأطراف خاصة من الناحية الاقتصادية مما وفر لها استقراراً داخلياً وقوة اقتصادية مقابل هشاشة الاقتصاد الأوربي، من خلال التمسك بمبدأ العزلة والسلام وحل المشكلات عن طريق التفاوض والذي دفعها إلى ذلك سباق التسلح الذي كانت تسعى إليه الدول الأوربية وعلى رأسها ألمانيا جعل الولايات المتحدة تنأى بنفسها عن هذا الصراع وتنادي بالسلام

والحياد وهو الأسلوب الذي سارت عليه الولايات المتحدة في المسائل الدولية، وقد كان الرئيس الأمريكي (وليام هوارد تافت)، الذي تولى الحكم في عام ١٩٠٩ من أوائل الرؤساء الذين وجهوا إلى حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

وعندما تولى الرئيس الأمريكي (ودرو ولسن) الحكم عام ١٩١٣ لم يكن أقل اهتماماً في السلام، وقد رأى الرئيس (ولسن) أن اندلاع الحرب العالمية الأولى يمثل فشلاً للسياسة الأوربية واتصاراً للأحقاد والأطماع ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية عدم الانحياز لأيٍّ من الطرفين. فيما قد استجذت ظروف ادت إلى حدوث تحول في سياسة الحياد التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثلت في الاعتداءات الألمانية على السفن الإنجليزية إضافة إلى أنه قد بدأ يتولد ميل أمريكي تجاه بريطانيا وحلفائها، وعلى الرغم من ذلك استمرت الولايات المتحدة في اتباع سياسة الحياد، وحينما نسفت الغواصات الألمانية في عام ١٩١٧ عابرة المحيطات البريطانية (لوزيتانيا) التي كانت تقل على متنها (١١٨) راكباً أمريكياً واغرقت السفينة الأمريكية (سوسكس)^(٤)، كذلك النوايا الألمانية في دخول المكسيك في تحالف معها في

مقابل استرجاع الأراضي المكسيكية التي استولت عليها الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٤٨، والتي تشمل ولايتي كاليفورنيا ونيومكسيكو حيث كان لهذا الأمر الأثر البالغ في دخول الولايات المتحدة الحرب ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على ذلك القروض الضخمة التي كانت تقدمها الولايات المتحدة إلى بريطانيا من أجل ضمان أموالها والحفاظ على المصالح الأمريكية. وأمام هذه الضغوط لم يجد الرئيس (ولسن) خياراً بدلاً من إعلان الحرب في رسالته الشهيرة في الثاني من إبريل عام ١٩١٧، التي أعلن فيها أن الهدف من الحرب القضاء على روح الحرية الألمانية وإنشاء سلام عالمي، في ذلك الوقت قد نضج فكر الرأي العام الأمريكي في تقبل فكرة الدخول في حرب وقد دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء في نيسان عام ١٩١٧، وقد خسرت دول المحور، وتم عقد هدنة بين الطرفين في الحادي عشر من نوفمبر عام ١٩١٨، وخلال العام نفسه أعلن الرئيس (ولسن) مبادئه الأربعة عشر كأساس لإقرار السلام في العالم^(٥).

فقد كان دخول الولايات المتحدة أثراً حاسماً في تحقيق هزيمة دول الوسط والتي تضم (ألمانيا والنمسا وبلغاريا والدولة العثمانية)، مما غير ميزان الحرب لصالح الحلفاء التي تضم (بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيرلندا)، من خلال الدعم الاقتصادي الأمريكي لها فضلاً عن مشاركة (١٧٥٠٠٠٠) جندي

أمريكي^(٦)، حيث وطّدت الحرب العالمية الأولى دور الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الدولية وقد وسّعت من حجم قوتها الاقتصادية من خلال الأزمة الاقتصادية التي عصفت في العالم بعد الحرب^(٧). ولا جدال في أن دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى قد مثل نقطة تحول حاسمة ومحطة تطور مهمة في مفهوم استراتيجية الأمن القومي الأمريكي من قبيل إنهاء سياسة العزلة الأمريكية، حيث ظهرت الولايات المتحدة قوة كبرى من حيث المصالح والإمكانات، ولم يعد باستطاعة الولايات المتحدة التستر خلف انعزالياتها التي تميزت بها استراتيجيتها منذ مبدأ الرئيس (جيمس مونرو). حيث بدأت المصالح الأمريكية بالتوسع اقليمياً ودولياً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لأنه أخفق (ولسن)، في تطبيق مبادئه الأربعة عشر عندما رجع من باريس ومعه ميثاق عصبة الأمم خسر الانتخابات ورفض الكونغرس المصادقة عليها حيث وجد أن نظام الأمن الجماعي الذي تفرضه عصبة الأمم لا يلائم أهداف الأمن القومي الأمريكي، وهكذا لم تشهد المدة بين الحرب العالمية الأولى والثانية دوراً متميزاً للولايات المتحدة في القضايا الدولية، حيث استمرت الولايات المتحدة في سياسة العزلة حتى قيام الحرب العالمية الثانية، حتى خرجت الولايات قوة كبرى تسعى إلى حماية مصالحها على حساب الدول المتصارعة^(٨).

ثالثاً: مرحلة السعي نحو الهيمنة العالمية

وعلى غرار موقف الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى، اتسم الموقف الأمريكي من اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، بالانعزالية والحياد، إلا أن الولايات المتحدة بإزاء تطورات الحرب العالمية الثانية على أثر سقوط فرنسا وبقاء بريطانيا وحدها تواجه دول المحور، شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بوجود خطر يهدد أمنها القومي، لذلك عملت على تقديم الدعم إلى بريطانيا من خلال تعديل قانون الحياد، مما سمح بإمداد الولايات المتحدة بريطانيا والحلفاء بالواد الغذائية والأسلحة والمعدات الحربية أملة بأن ذلك سيجنبها الدخول في الحرب.

وبذلك احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بموقفها الحيادي رسمياً، إلا أن السبب المباشر الذي دفع الولايات المتحدة إلى غمار الحرب العالمية الثانية هي العلاقات المتوترة التي كانت بينها وبين اليابان، حيث كانت الأخيرة تطمح إلى تشكيل إمبراطورية في الشرق الأقصى على حساب الصين التي ساعدتها الولايات

المتحدة في الصمود ضد اليابان، دفع التوتر في العلاقات بين الطرفين إلى تصعيد في الصراع انتهى بقيام اليابان بمهاجمة الأسطول الأمريكي الراسي في المحيط الهادئ في القاعدة الأمريكية (بيرل هاربر)، الذي أغرقته بالكامل وهكذا دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية وانتصر الحلفاء، وهنا خرجت الولايات المتحدة بوزن دولي واقتصادي كدولة متأهلة للتوسع في سياساتها الخارجية من العزلة نحو الانفتاح^(٩) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حصل تطور في ابعاد الأمن القومي الأمريكي على الرغم من النتائج الكارثية للحرب التي حلت على اطراف الصراع، شكل ذلك عائدا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، وهو بوزنهما كقوة عظمى في النظام الدولي، ولاشك في أن الحرب العالمية الثانية أسهمت في رسم خارطة الجيوسياسية العالمية، حيث شهد النظام الدولي تغيراً في موازين القوى، فقد برز نجم قطبين على الساحة الدولية، وقد اردف ذلك إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وهنا بدأت ملامح الصراع تتشكل بين القطبين، وأخذ التفكير الاستراتيجي الأمريكي في ادراك أن هنالك مصالح أمريكية خارج الحدود تتعلق بأمنها القومي تقتضي منها الالتزام تجاه تحقيق تلك المصالح وحمايتها في أي بقعة في العالم^(١٠).

وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية عدة أساليب لاحتواء المد السوفياتي منها سياسة الاحتواء وقد برز هذا المصطلح للمرة الاولى في مقالة للسفير الأمريكي في موسكو (جورج كينا) عام ١٩٤٧، والتي دعا فيها إلى احتواء الخطر الشيوعي واتباع استراتيجية حازمة على مدى واسع، تقوم على تقديم المساعدات الاقتصادية للدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وابرار سلسلة واسعة من التحالفات، والشروع في الدخول في حروب محلية أو الوقوف خلفها في سبيل احتواء الخطر الشيوعي^(١١). وبعد ثلاثة أشهر من اعلان مبدأ ترومان كانت الخطوة التالية من استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية، ففي الخامس من حزيران عام ١٩٤٧، أعلن الجنرال الأمريكي (مارشال) وزير الخارجية الأمريكي في خطبة ألقاها في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة عن مشروع (مارشال) الذي يقتضي تقديم القروض والمنح المالية للدول الأوربية للقضاء على ظروف الحرمان واليأس التي تؤدي إلى تنامي الشيوعية^(١٢).

كما طوّرت الولايات المتحدة في مدّة الحرب الباردة مفهوماً للأمن القومي الأمريكي، والذي تمثل في صدور قانون الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٤٧، الذي تم بموجبه تأسيس (مجلس الأمن القومي الأمريكي)، ليشكل الركيزة الأساسية في عملية صياغة وتنظيم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية والدفاع والاستخبارات في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي كان الهدف الأساسي لها هو تحجيم النفوذ السوفيتي، وضمان ديمومة الزعامة الأمريكية للمعسكر الغربي^(١٣).

كل ذلك مثل بداية التوتر والصراع في العلاقات الأمريكية-السوفيتية، ثم جاء تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لحلف الشمال الأطلسي، الذي جاء استجابة لمواجهة التحديات على صعيد الساحة الدولية، التي مثلت الإدراك الأمريكي والأوروبي لطبيعة المخاطر والتحديات التي أثارها الاتحاد السوفيتي من خلال تحوله إلى قوة عظمى تتميز بقدرات عسكرية هائلة، هذا فضلاً عن إيدولوجية المتناقضة مع الإيدولوجية الأمريكية والغربية. وهناك هدفان أساسيان من وراء إنشاء حلف الشمال الأطلسي يتمثل الأول في مواجهة الخطر السوفيتي والدول الشيوعية التابعة له بوصفهم خطراً يهدد أمن وسلامة منطقة الشمال الأطلسي. والثاني ويمثل الرغبة الأمريكية في التمرکز العسكري الأمريكي في أوروبا لاستمرار الهيمنة الأمريكية هيمنة كاملة على القارة الأوروبية. بمعنى آخر ضمان فاعلية دخول الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأوروبية وابعاد الاتحاد السوفيتي عنها، في المقابل فإن حلف وارشو هو المنظمة العسكرية التي تقابل حلف الشمال الأطلسي والذي يمثل الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية وقد ظهر هذا الحلف إلى حيز الواقع في الرابع عشر من مايو عام ١٩٥٥^(١٤). لقد ادخل امتلاك السلاح النووي العالم في مرحلة الحرب الباردة عصراً جديداً في تاريخ الأمم. ومع ظهور الصراع الأيديولوجي بين الغرب والشرق، ظهرت الاستراتيجية النووية التي تجسدت في تأطير الأسلحة النووية في استراتيجيات القوى العظمى لتحديد دورها ووظائفها في العلاقات الدولية^(١٥)، وامتلاك الاتحاد السوفيتي للقدرات النووية كونه إدراكاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة وجود استراتيجية تقوم على الاستعداد الكامل لردع ومواجهة وامتلاك الاتحاد السوفياتي للقدرات النووية، فتبلورت (استراتيجية الانتقام الشامل)، والتي كانت بمثابة تصحيح لنقاط الضعف التي أسفرت عنها تطبيق استراتيجية الاحتواء التي بلورها (جون فوستر دلاس)

وتقوم هذه النظرية على أن الطريقة الوحيدة لردع أي معدي هو أن يقتنع أن أعماله العدوانية ستجلب عليه انتقاماً مروعاً تجعله يخسر أكثر مما يكسب، حيث فقدت هذه النظرية مصداقيتها في حرب الهند الصينية عام ١٩٥٤ عندما تبين عدم مصداقية الولايات المتحدة في الاستخدام الاسلحة النووية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تبني استراتيجية جديدة في نهاية الخمسينيات وهي (استراتيجية الحرب المحدودة)، والتي تقوم على أن الولايات المتحدة ستلجأ لردع الاتحاد السوفيتي بشكل متدرج عن طريق استخدام الاسلحة التقليدية لتصل إلى درجة استخدام السلاح النووي أو التهديد باستخدامه إذا لم يقف التوسع الشيوعي^(١٦). ثم تبنت الولايات المتحدة الأمريكية (استراتيجية الرد المرن)، التي جاء بها رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية (ماكسويل تاييلور) عام ١٩٦١، وبموجب استراتيجية الرد المرن فإن الرد على العدوان سيكون باستخدام الحد الأدنى الضروري من القوة وسيكون استخدام الاسلحة النووية فقط في حالة استحالة إدارة الموقف بالوسائل التقليدية^(١٧).

في هذه المرحلة استطاعت الولايات المتحدة من اللحاق بالاتحاد السوفياتي في مجال الصواريخ عابرات القارات فقد عاد التوازن الصاروخي والنووي بين الطرفين فكانت النتيجة أن بدأ الأمريكيون يفكرون بالضربة الأولى وأدركت الولايات المتحدة أن استراتيجية البقاء بعد الضربة الأولى حقيقة واقعة فمهما كانت قوية يبقى لدى الطرف الثاني امكانية توجيه ضربة للطرف الأول وبنفس القوة التي اتبعها الرئيس (جون كيندي) كاستراتيجية تعرف (باستراتيجية الرد المرن أو الردع المتدرج)، ففي عام ١٩٨٣ سعت الولايات المتحدة لإحداث خرق في ميزان القوى النووي من خلال طرح الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان)، (استراتيجية حرب النجوم) والتي تعنى بالسياق التقني لتطوير الصواريخ المضادة لصواريخ النووية والتي تهدف إلى إسقاط القوة النووية السوفيتية القائمة على تدمير القدرات النووية الأمريكية، فقد اندفع الاتحاد السوفيتي إلى هذا السياق والذي كان منهكاً اقتصادياً مقارنة بالولايات المتحدة فقد مثلت هذه الاستراتيجيات تطوراً للاستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي خلال مدة الحرب الباردة لاحتواء الاتحاد السوفيتي ومنع انتشاره في العالم^(١٨).

مع ارتفاع (ميخائيل غورباتشوف) للسلطة في مارس عام ١٩٨٥، وتولية منصب أمين عام الحزب الشيوعي السوفيتي، مثل ذلك نقطة تحول مهمة في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة، حيث كان العامل الأهم دون منازع الذي عجل في نهاية الحرب الباردة، وقد شهدت تلك المرحلة تحولاً في طبيعة العلاقات الأمريكية-السوفيتية، حيث قدم تنازلات كبرى أدت إلى اتفاقيات تخفيض للأسلحة الاستراتيجية^(١٩)، وقد أشارت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ١٩٨٨، إلى أنه على الرغم من تحسن العلاقات مع الاتحاد السوفياتي فإن الخطر لا يتضاءل على المدى الطويل بشكل ملحوظ، فاختلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعد أساسياً في طبيعته، وتماشياً مع ذلك النهج ستبقى الاستراتيجية الأمريكية الشاملة تهدف لعزل الاتحاد السوفياتي والاحتفاظ بقوة كافية لردع العدوان، التي لا تقتصر فقط على القوة العسكرية بل تضم التحالفات والقوة الاقتصادية وتشجيع الديمقراطية السياسية للبلدان الواقعة تحت الهيمنة السوفيتية^(٢٠).

وأشارت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٩٠ إلى أن هدف الولايات المتحدة هو احتواء الاتحاد السوفيتي والسعي إلى اندماجه في النظام الدولي، فقد قام بخطوات كبيرة للتقرب من النظام الدولي بعد سنين من السعي، لتقيضه من خلال التخلي عن مبادئه الرئيسة حيث بدأ يتحرك باتجاه الديمقراطية، لكن بغض النظر عن الاتجاه الذي سيسلكه السوفيت في المدة المقبلة بعد اعلان الرئيس (غورباتشوف)، في ايلول تخفيض ميزانية الدفاع، سيظل الاتحاد السوفيتي قوة عسكرية هائلة ويجب أن تستمر الولايات المتحدة في تعزيز الردع وقوة الأمن^(٢١). وفي نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي اخذت الاستراتيجية الأمريكية تركز على التعاون متعدد الاطراف ودعم الديمقراطيات الناشئة وانطوت على مواجهة المخاطر المتزايدة التي تهدد النظام الدولي^(٢٢)، لذا عملت الولايات المتحدة على إعادة صياغة استراتيجيتها بما يتوافق مع قواعد السلوك في التفاعلات السياسية الدولية وبما يخدم اهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنها من ديمومة فرض هيمنتها العالمية في المرحلة المقبلة^(٢٣).

رابعاً: مرحلة الهيمنة على العالم وما بعد أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١

أشارت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ١٩٩١، إلى انتهاء الصراع المير الذي قسم العالم على قسمين وانتهت معه الهيمنة الشديدة للاتحاد السوفياتي على أوروبا الشرقية بعد انقضاء الحرب الباردة وحل مشكلتها الأساسية والمتمثلة في الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية وان العالم قد دخل عصراً جديداً^(٢٤)، في تلك المرحلة وصل الاقتصاد الأمريكي إلى ذروته ازدهاره، حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية تفوقها الاقتصادي والعسكري والثقافي لتكريس موقعها كقوة مهيمنة على الساحة الدولية^(٢٥).

ورأت الولايات المتحدة أن البعد العسكري للاستراتيجية الأمريكية يتحدد بضمان قدرتها على حماية المصالح الأمريكية، وأن دعم القوة العسكرية خيار لا بد منه في عالم متغير على أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية مؤهلة لنزال الهزيمة العسكرية بالأعداء القائمين والمحتملين لها لمنع أي دولة من تجاوز الخطوط الحمراء التي ترسمها الولايات المتحدة كذلك التلويح باستخدام العقوبات الاقتصادية ضد أي دولة تحاول أن تشب عن الطوق الأمريكي. فقد بلورت هذا النمط في حرب الخليج ١٩٩١، التي جسدت نموذجاً لذلك حيث تعد الولايات المتحدة هذه المنطقة جزءاً لها وحدها ولها حق السيادة عليها^(٢٦). وما أن انتهت حرب الخليج حتى بدء الحديث عن (نظام عالمي جديد)، حين أعلن ذلك الرئيس الأمريكي (بوش الأب) ذلك في خطابه أمام الكونغرس في الخامس من مارس ١٩٩١: "إن حرب الخليج كانت الخطوة الأولى لنظام عالمي جديد" ليعلن فيما بعد في الكلية الحربية في قاعدة (ماكسويل الجوية)، إن أركان النظام الدولي الجديد هي: تسوية النزاعات بالطرق السلمية والتضامن الدولي في مواجهة العدوان والحد من التسلح واحترام الشعوب^(٢٧).

مع إعلان الولايات المتحدة النظام الدولي الجديد، اتسمت الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة في التسعينيات بالقوة الموسعة وهو ما أكده الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون)، إن القوة وحدها ليست كافية للمضي قدماً في قضية الانفتاح العالمي إلى جانب التركيز على القضايا الداخلية كالبطالة ودعم القوة العسكرية والضرائب والصحة^(٢٨)، في حين أن الاستراتيجية الأمريكية في مدة حكم الرئيس (جورج بوش

الابن) إنمازت بما يسمى (بالضربة الاستباقية) حيث شكلت أحداث ١١ /أيلول عام ٢٠٠١، منعطفا خطيرا في مسار الاستراتيجية الأمريكية فبعد استهداف برجى التجارة العالمية ومبنى البنتاغون في (منهاتن) شكل ذلك تطورا نوعيا في تهديد الأمن القومي الأمريكي مما سمح للولايات المتحدة من أن تعيد ترتيب خارطة العالم على وفق فلسفتها السياسية^(٢٩)، حيث تبنت إدارة (بوش) الحرب على الإرهاب لتكون إطاراً جامعاً في حربها في الشرق الاوسط، والتي تمخض عنها الحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١ والحرب على العراق في مارس عام ٢٠٠٣^(٣٠)، وقد استخدمت الولايات المتحدة في حربها على العراق عدة نظريات استراتيجية منها (حرب الاختيار) التي تتضمن المصالح غير الاستراتيجية للولايات المتحدة مع وجود خيارات أخرى قابلة للتطبيق، إذ أشار فيما بعد الرئيس الأمريكي (باراك اوباما)، إلى إن الحرب على العراق كانت اختيارا وليس ضرورة. أما نظرية (حرب الضرورة) والتي تمثل دفاع الولايات المتحدة عن مصالحها الكبرى ولا خيار عن استخدام القوة فيها. ونظرية (الفوضى الخلاقة) التي تعتمد على إثارة النزعات الطائفية والعرقية لخدمة المشروع الأمريكي في الشرق الاوسط. ونظرية (الصدمة والرعب) والتي تعود إلى مستشار البيت الأبيض (هارلان اولمان)، التي تعني استعمال أقصى درجات العنف ليتولد لدى العدو احساس بالعجز^(٣١).

وبذلك كانت الحرب هي العماد الأساس في ترتيب الشؤون والأوضاع الخارجية في النظام الدولي، وفق ما يحقق الاهداف العالمية للولايات المتحدة، وكانت معالجة مسألة الإرهاب العالمي بوساطة الحرب اللامتماثلة والضربة الوقائية لحماية الأمن القومي الأمريكي وسيادة الأمن والاستقرار العالمي^(٣٢) في حين يبرز بوضوح أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس (باراك اوباما)، قد تخلت عن مفهوم الحرب الوقائية مع اعطاء أولوية للدبلوماسية متعددة الأطراف والجوانب التنموية والاقتصادية وليس القوة العسكرية في محاولة لإعادة صياغة الوضع الدولي^(٣٣)، بينما إنمازت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٧، في عهد الرئيس (دونالد ترامب)، بأن مضمونها يتحدث عن القوة العسكرية وليس الاحلاف الدولية، ومن ثم فإن استراتيجية (ترامب) تعتمد على النظرية الواقعية في العلاقات الدولية التي تجيز استخدام القوة في السياسة الخارجية^(٣٤).

صفوة القول، إن عالم ما بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، قد بدا عليه التسليم لمنطق القوة في إطار النظام احادي القطبية الذي تحكمه نوازع الهيمنة الأمريكية على مؤسسات القرار السياسي الدولي، حيث ساد العالم مرحلتين زمنيتين وفق النسق الاستراتيجي الأمريكي، التي تمثلت في زوال القطبية الثنائية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيم على النظام الدولي حتى احداث الحادي عشر من سبتمبر / ايلول عام ٢٠٠١، والتي عدتها الإدارات الأمريكية في عهد الرئيس (بوش الأب)، والرئيس (بيل كلينتون) مرحلة انتقالية لقيام نظام دولي جديد مبني على الاستقطاب الدولي والذي قل نظيره، ثم مرحلة الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١، وهي تعد اشبه بحرب باردة تتحكم في مسارها قوة واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية لتصب في مشروعية مساعي الهيمنة الأمريكية^(٣٥).

لقد حفزت تلك الأحداث الولايات المتحدة على صياغة استراتيجيات جديدة لإدارة النظام الدولي الجديد، هو الهدف الأساس للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين لضمان الهيمنة الأمريكية، حيث تقوم هذه الاستراتيجيات على الاندماج والشراكة الاستراتيجية بين البلدان، لإدارة الأمن العالمي والتصدي للتحديات التي تهدف إلى تهديد السلام في مناطق العالم الجيوبوليتيكية. وكذلك مكافحة أسلحة الدمار الشامل ونشر الحرية والقيم الديمقراطية من خلال اعادة هيكلة حركة التفاعلات الدولية في مواجهة التحديات عبر التوظيف الاستراتيجي لها من قبل الولايات المتحدة التي تفترض وجود عدو يهدد الأمن القومي الأمريكي والأمن العالمي، ولابد من مواجهته بكل السبل لضمان بقائها بلا عدو أو منافس لخدمة الأمن القومي الأمريكي في إطار الشراكة الدولية على نحو يعزز الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين^(٣٦).

حيث تتصف استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بأنها متبلورة في سياستها الخارجية على أسس من الفلسفة البراغماتية، المبنية على نهج واقعي لتحقيق المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية، وبصرف النظر عن الفروقات بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إلا أن المبادئ الأساسية التي تتكون منها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تعتمد على الفلسفة البراغماتية التي مضمونها الحفاظ على ديمومة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي^(٣٧).

البنية المؤسسية لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

تؤثر في صنع استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وتشارك فيه مؤسسات رسمية كالرئاسة والبنّاغون ووكالة الأمن القومي ووزارة الخارجية ووزارة الأمن الداخلي، حيث لا يرسمها جهاز واحد وإنما يستعين هؤلاء بأصحاب الخبرة والرأي في المؤسسات البحثية والأكاديمية، كما يراعون القوة النسبية للأحزاب السياسية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام والرأي العام، في إطار مرجعي واحد وهو المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية.

وللتعرف إلى دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي هي واحدة من أهم الخطوات التي ينبغي التعرف عليها لفهم السياسة الخارجية الأمريكية واستيعابها، إذ إن هذه العملية ترسم وتنفذ نتيجة لمغيرات عديدة داخلية وخارجية.

وسنتناول في هذا المحور البنية المؤسسية للأمن القومي الأمريكي، والتي تم تقسيمها على نوعين:

أولاً: المؤسسات الرسمية

تلعب المؤسسات الرسمية دوراً بارزاً في صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وتشكيلها، وتضم هذه المؤسسات الرسمية كلا من المؤسسات الآتية:

أ: مؤسسة الرئاسة الأمريكية

تعد مؤسسة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر المؤسسات الرسمية تأثيراً في عملية رسم استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وذلك نظراً لما تتمتع به هذه المؤسسة من سلطات وصلاحيات ذات نفوذ كبير في الولايات المتحدة. حيث إن نظام الحكم في الولايات المتحدة هو نظام رئاسي ويتمتع بسلطات كبيرة تفوق سلطات الكونغرس الأمريكي، لذا تحظى الانتخابات الأمريكية باهتمام بالغ الأهمية على الصعيد العالمي، وذلك بسبب تأثير هذه المؤسسة في المواقف الأمريكية الدولية وعلى استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومن ثم تأثيرها على النظام الدولي ككل بسبب مكانة الولايات المتحدة فيه^(٣٨).

ويمثل رئيس الدولة في النظام السياسي الأمريكي رئيساً للجهاز الإداري، مما يقع على عاتقه العديد من التبعات بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية، ووفقاً للدستور الأمريكي أن الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة

ومتنوعة ومعقدة، هو من يختار مساعديه ومستشاريه في القيام بالاختصاصات الموكلة إليه تحت إشرافه ورقابته. ومن هذه الجهات المكتب التنفيذي لرئيس الولايات المتحدة الذي يتألف من مكتب البيت الأبيض ويضم عدداً من الموظفين الذين يساعدون الرئيس في القيام بمهام سلطاته المتعددة، ومكتب الإدارة الذي يتولى الاهتمام بشؤون الموظفين الاتحاديين، إلى جانب ذلك المكاتب الوزارية التي تعد من أهم المساعدين للرئيس الأمريكي في أداء عمل السلطة التنفيذية التي تعد من أوسع فروع الحكومة الفدرالية الأمريكية من حيث العدد والتي يطلق عليها (الإدارة الأمريكية)، والتي تتكون من الرئيس ونائبه والوزراء والمستشارين والوكالات التنفيذية، وتعد العاصمة الأمريكية (واشنطن)، مركز الإدارة الأمريكية^(٣٩).

أما سلطات الرئيس في ميدان الشؤون الخارجية بوصفه زعيم الدبلوماسية الأمريكية، الذي يستمد سلطاته من الدستور الأمريكي على وفق المادة الحادية عشرة من الدستور الأمريكي التي منحت الرئيس الأمريكي السلطة التنفيذية العامة وجعلت منه القائد العام للقوات المسلحة، وكبير المفاوضين ومنحته حق عقد الاتفاقيات الدولية دون الرجوع إلى الكونغرس الأمريكي لأخذ الموافقة عليها، والتي يقوم مجلس الشيوخ بالإطلاع عليها لغرض المصادقة عليها، وكذلك من حق الرئيس الاعتراف بالدول. كما منح الدستور الرئيس الأمريكي دور مركزي في رسم السياسة الخارجية فالرؤساء الأمريكيين يتمتعون بحرية التصرف في الشؤون الخارجية وفق مشيئتهم وتصوراتهم بما ينسجم مع توجهاتهم خلال مدة إدارتهم في البيت الأبيض^(٤٠).

وعليه يمكن القول: إن مؤسسة الرئاسة تعد من أهم المؤسسات في عملية رسم استراتيجية الأمن القومي، إلى الحد الذي يجعل الفكر الأمريكي يعد أن استراتيجية الأمن القومي هي سياسات رئاسية، فسلطة المبادرة في صنع استراتيجية الأمن القومي وإدارتها تتمركز في السلطة التنفيذية بصفة عامة، وبوجه الخصوص في شخص الرئيس الأمريكي الذي يمثل قمة هذه السلطة، فضلاً عن الأجهزة المعاونة والخاضعة لإشرافه التي لها دور أصيل في هذا المضمار، والتي تستمد من الرئاسة، ولكون الرئيس الأمريكي يلعب دوراً مؤثراً في صنع استراتيجية الأمن القومي، من الضروري التعرف إلى طبيعة الرئيس وتوجهاته، فمهما بلغ الأمر درجة الموضوعية التي تسود العلاقات الدولية، فإن القرارات التي تتخذ هي من قبل أشخاص واعين ومدركين تماماً للتعدد الظاهر لمجالات الاختيار، والتي تكون نابعة من التجارب التي مرّوا بها خلال مراحل صعودهم للسلطة، والرئيس الأمريكي يعد مهندس استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية^(٤١).

وعلى الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه مؤسسة الرئاسة في رسم الاستراتيجية الأمريكية إلى جانب المؤسسات الأخرى الرسمية وغير الرسمية، فإن الواقع العملي أثبت أن دورها قد يزيد أو ينقص بحسب عوامل التأثير والتأثر التي تصطبغ بها كل مرحلة زمنية، يضاف إلى ذلك القوة النسبية لهذه المؤسسة التي تجعل من دور الرئيس مؤثراً وفعالاً في عملية رسم الاستراتيجية الأمريكية، في المقابل ضعف كفاية مؤسسة الرئاسة تؤدي إلى كسب المؤسسات الأخرى قوة كافية لممارسة الضغوط عليها فيما يتعلق بتوجهات الأمن القومي الأمريكي. بشكل عام لا يوجد نمط واحد لدور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية، حيث يعتمد ذلك الدور على طبيعة الأفكار التي يتبناها الرئيس الأمريكي والجماعة الفكرية المحيطة به، ونوعية الظروف التي تمرُّ بها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مرحلة أحداث الحادي عشر من سبتمبر / ايلول عام ٢٠٠١، حيث استدعت تلك المرحلة الاصطفاف خلف مؤسسة الرئاسة لتحديد ذلك التهديد مما زاد من مركزية وقوة مؤسسة الرئاسة في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية^(٤٢).

ب: الكونغرس الأمريكي

تعود نشأة الكونغرس الأمريكي إلى مؤتمر (فلادلفيا) المنعقد في فلادلفيا في ايلول عام ١٧٧٤، على أثر اجتماع عدد من نواب ولاية فرجينيا مع مندوبي المستعمرات البريطانية في القارة الأمريكية. لغرض التباحث بشأن التعاون بين المستعمرات، فكان هذا المؤتمر بمثابة الكونغرس الأول، وفي الفترة الممتدة بين عام ١٧٧٤ حتى عام ١٧٨١، كان الكونغرس يقوم بمهام السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. في عام ١٧٨١ وافقت جميع المستعمرات على دستور الكونغرس المعروف باسم (شرط الاتحاد التعاهدي)، والذي يقتضي ضم جميع المستعمرات التي عددها ثلاثة عشر ولاية في إطار اتحاد يعرف (بالولايات المتحدة الأمريكية) وبذلك تحول الكونغرس من مؤتمر إلى فرع من فروع الحكومة المركزية للولايات المتحدة^(٤٣)، وفي الخامس والعشرين من ايار عام ١٧٨١ اجتمع خمسة وخمسين مندوباً يمثلون اثني عشر ولاية، وترأس المؤتمر (جورج واشنطن)، حيث تم إلغاء الاتحاد الكونغرس الي واتجهوا نحو وضع دستور جديد يناسب كل فئات المجتمع الأمريكي، وفي ايلول عام ١٧٨٧ تمكن المؤتمر من التوصل إلى صيغة للدستور، وفي حزيران عام ١٧٨٨ تم اقرار الدستور الأمريكي بذات الهيكلية القائمة اليوم، بعدها تم تنصيب (جورج واشنطن) في نيسان عام ١٧٨٩ كأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية فكان الكونغرس نتيجة الاتحاد الفدرالي للولايات الأمريكية^(٤٤).

يتكون الكونغرس الأمريكي من مجلس النواب الذي يضم (٤٣٥) عضوا مقسمين على خمسين ولاية وهناك ستة أعضاء غير مصوتين، يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب كل عامين ويجب أن يبلغوا الخمسة وعشرين عاماً، وأن يكون عضو مجلس النواب امريكي الجنسية لمدة لا تقل عن سبع سنوات وليس بالضرورة ان يقيم في المقاطعة التي يمثلها . اما مجلس الشيوخ فيضم (١٠٠) عضويتهم انتخابهم كل ستة سنوات ويجب ان لا يقل عمر عضو مجلس الشيوخ عن ثلاثين عاماً، وان يكون مواطناً امريكياً لمدة لا تقل عن تسع سنوات ومقيم في الولاية ذاتها التي يمثلها ويشغل نائب رئيس الجمهورية منصب رئيس مجلس الشيوخ ويدلي بصوته في حال تعادل الاصوات في مجلس الشيوخ^(٤٥).

وبذلك يعد الكونغرس الفرع التشريعي للحكومة الفدرالية التي تمثل الشعب الأمريكي والتي تشترك مع السلطة التنفيذية والسلطة القضائية الممثلة بالحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية وينتخب الكونغرس من قبل الشعب الأمريكي، وقد نصت المادة الأولى من الدستور الأمريكي ان الكونغرس يتمتع بسلطة تشريع القوانين واعلان الحرب وجمع الاموال العامة وتوفيرها والاشراف على انفاقها بشكل الصحيح واقالة ومحكمة الضباط الفدراليين والموافقة على التعينات الرئاسية والمعاهدات التي تتفاوض السلطة التنفيذية عليها والرقابة واجراء التحقيقات^(٤٦).

فقد حرص الآباء المؤسسون على جعل الكونغرس مؤسسة متخصصة ودقيقة من خلال تخصيص وتوزيع الصلاحيات على لجان الكونغرس مما أدى إلى تعقيد عملية صنع القرار خاصة في الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتم احالة مقترحات الرؤساء ومشاريع القوانين ل تتم مناقشتها من قبل اللجان الفرعية المختصة خاصة فيما يتعلق ببرامج المعونات الاجنبية، ثم تحيل اللجان الفرعية التوصيات إلى اللجان الرئيسية لتقوم الأخيرة بمناقشة تقارير اللجان الفرعية واجراء تعديلات عليها لغرض رفعها للمجلس التشريعي لإقرارها، وعندما تتعارض قرارات مجلس النواب مع مجلس الشيوخ تشكل لجان مشتركة من أعضاء اللجان الفرعية لإيجاد حل وسط لها، وبعد الموافقة عليها تصبح مشاريع للقوانين ترفع إلى الرئيس الأمريكي للتوقيع عليها وبذلك تصبح سارية المفعول، وفي حال رفض الرئيس مشروع القانون يستخدم (الفيتو الرئاسي) لابطاله، وهذا يستدعي من الكونغرس تأكيد قراراته بصوت الثلثين من المجلس على القوانين في حالتها القائمة او اجراء تعديل يكفل انهاء الاعتراضات عليها^(٤٧).

وعلى الرغم من الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الكونغرس والتي تجعل منه فاعل رئيسي في رسم الاستراتيجية الأمريكية في الظروف الاعتيادية والاستثنائية، فالكونجرس لا يقوم بدور المبادأة في اعداد استراتيجية الأمن القومي كما يفعل الرئيس الذي له دور بارز في رسم الاستراتيجية الأمريكية، بوصفه القوة القادرة على توجيه الكونغرس والرأي العام، والجهة الأكثر تأهيلا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، نتيجة لصعوبة قيام الكونغرس بمهمة تحليل ابعاد السياسة الخارجية ومتابعة تطور علاقات الولايات المتحدة الخارجية بشكل منتظم، إلى جانب عجزه عن اتخاذ القرارات الملزمة إتجاه القضايا المختلفة خاصة في الازمات المفاجئة والعالمية، لهذا يبقى دور الكونغرس ضمن الاطار العام لرسم الاستراتيجية الأمريكية ومكملا لدور الرئيس الأمريكي في مجال صياغة العناصر الأساسية للاستراتيجية الأمريكية والتي غالبا ما تكون قرارات الكونغرس خاضعة لتأثيرات وضغوط جماعات الضغط والرأي العام^(٤٨).

وقد أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي في عام ١٩٤٧، وهو إحدى المؤسسات التي يعتمد عليها الرئيس الأمريكي في القضايا ذات العلاقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية^(٤٩)، ويتراس مجلس الأمن القومي منذ عهد الرئيس الأمريكي (هاري ترومان)، كل من الرئيس ونائبه ووزير الخارجية ووزير الخزانة الأمريكية ووزير الدفاع ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي ورئيس هيئة الأركان المشتركة وهو المستشار العسكري والقانوني لمجلس الأمن القومي ومدير المخابرات ورئيس ديوان الرئيس ومستشار الرئيس ومساعد الرئيس للسياسات الاقتصادية والنائب العام ومدير مكتب الإدارة والميزانية، وإضافة إلى مدراء الادارات والوكالات التنفيذية الأخرى وكبار المسؤولين الآخرين المعنيين في التخطيط الاستراتيجي وعملية صنع القرار في الحكومة الأمريكية^(٥٠).

وتتلخص البنية عمل مجلس الأمن القومي بتقديم التوصيات والخطط والمشورة للرئيس فيما يتعلق بالسياسات الداخلية والخارجية والعسكرية المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي، عبر التنسيق والتكامل بين عمل الادارات والوكالات الأخرى من خلال تقييم الاهداف والالتزامات والمخاطر التي تمس الأمن القومي الأمريكي، واقتراح الخيارات للسياسة الخارجية الأمريكية، واجراء توازن بين هذه الخيارات لجهتي المزايا والخسائر كون هذا المجلس يشكل اهم جهاز استشاري متنوع وسريع الحركة للرئيس والذي يساهم بدور محوري في صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي^(٥١).

ج: وزارة الخارجية الأمريكية

تعود نشأة وزارة الخارجية الأمريكية إلى عام ١٧٨٩، حيث أعطى الدستور الأمريكي التي تمت صياغته في فلادلفيا مسؤولية إدارة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية للرئيس الأمريكي، ولكن سرعان ما ظهر فرع تنفيذي كان وجوده ضروريا لدعم الرئيس الأمريكي (جورج واشنطن) في إدارة الشؤون الخارجية للحكومة الأمريكية الفدرالية، وقد وافق مجلس الشيوخ والنواب على تشريع لإنشاء وزارة خارجية في الحادي والعشرين من يوليو عام ١٧٨٩، ليصبح قانونا في السابع والعشرين من يوليو من العام نفسه، مما جعل وزارة الخارجية الأمريكية أول وكالة فدرالية تم انشائها بموجب الدستور الجديد. وقد ظل هذا القانون التشريع الأساسي لوزارة الخارجية الأمريكية، حتى سبتمبر عام ١٧٨٩ تم القيام بتشريع إضافي لتغيير اسم الوكالة إلى وزارة الخارجية والذي كلفها بالقيام بمجموعة متنوعة من الواجبات المتعلقة بالشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية^(٥٢)، ويقف على رأس هذه المؤسسة وزير الخارجية ووكيله ومساعدوه وعدد كبير من الخبراء وذوي الاختصاص في العلاقات الدولية، هذا فضلا عن جهاز التخطيط السياسي الذي يطلق عليه جهاز التنفيذ والتخطيط التي تم تأسيسه في عام ١٩٧٠، كما تتألف وزارة الخارجية من مكتب المنظمات الدولية ووكالة التنمية الدولية والتي دورها صياغة القرارات المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية^(٥٣).

وتعد وزارة الخارجية الأمريكية مسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة وإدارة علاقاتها الدولية على المستوى الدبلوماسي، حيث بدا واضحا منذ الحرب العالمية الثانية تكليف وزارة الخارجية بمسؤوليات جديدة تتعلق المعونة الخارجية والدعاية والعلاقات الاقتصادية فضلا عن المسائل العسكرية عندما تقاطع مع الشؤون الخارجية، وتشرف إلى الأنشطة الأمريكية في منظمة الأمم المتحدة إلى جانب المنظمات الإقليمية. وعلى الرغم من مسؤولية وزارة الخارجية عن السياسة الخارجية الأمريكية في الإطار العام إلا أن دورها غالبا ما يتم التعدي عليه من قبل الدوائر التنفيذية الأخرى كمجلس الأمن القومي والبنّاغون ووكالة الاستخبارات الأمريكية مما أدى إلى تضائل أهمية وزارة الخارجية من حيث الدور في رسم استراتيجية الأمن القومي^(٥٤)، وعليه فانه نتيجة للمهام التي تؤديها وزارة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق

بصنع القرار السياسي الخارجي فان وزير الخارجية لا يضع السياسات الخارجية بدون موافقة الرئيس والذي يستمد هذا الدور من كونه يرأس أهم جهاز ذي صلة بالشؤون الخارجية وبذلك تعد وزارة الخارجية الأمريكية مصدراً للمعلومات الخارجية من خلال تقديم المشورة فيما يجب ان تكون عليه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ويعد وزير الخارجية مستشاراً للرئيس الأمريكي في الشأن الخارجي ورأيه استشاري محض وغير ملزم^(٥٥).

د: وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)

تعد وزارة الدفاع الأمريكية القسم التنفيذي للحكومة الفدرالية المسؤولة عن ضمان الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية والاشراف على القوات المسلحة ومقرها (البنتاغون)، وتتألف وزارة الدفاع الأمريكية من هيئة الأركان المشتركة وأدارات الجيش الأمريكي والبحرية الأمريكية والقوات الجوية الأمريكية، فضلاً عن الكثير من وكالات الدفاع والخدمات المتحالفة معها، وقد تم تشكيل المؤسسة العسكرية الوطنية وإنشاء منصب وزير الدفاع في عام ١٩٤٧، التي تطورت من تجارب الحرب العالمية الثانية ففي تلك المرحلة تم إنشاء القوة الجوية كقسم ثالث مع ادارتي الجيش والبحرية، وقد منح قانون الأمن القومي عام ١٩٤٧ سلطة محددة لوزير الدفاع الا ان التعديلات اللاحقة للقانون الاساسي عام ١٩٤٩ و ١٩٥٣ و ١٩٥٨ عززت من سلطة وزير الدفاع في توجيه السياسات الدفاعية، وقد أنشئت وزارة الدفاع الحديثة وتألفت وزارة الدفاع في اوائل القرن الحادي والعشرين من وزير الدفاع ونائبه ووكلاء الوزارات والأمناء المساعدون الذين يشغلون مناصب مختلفة في وزارة الدفاع^(٥٦).

وتحتل وزارة الدفاع دور محوري في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية بعدها وحدة من وحدات الجهاز التنفيذي في الحكومة الأمريكية^(٥٧)، فهي تلعب دور شبيه بالدور الاستخباراتي الذي يقوم على اعطاء النصح والمشورة للرئيس الأمريكي من خلال توفير المعلومات العسكرية وبخاصة في اثناء الحروب^(٥٨) فيكون دورها استشارياً، لأنها تبقى تحت سلطة الرئيس بوصفه القائد العام للقوات المسلحة، وقد تضاعف دور وزارة الدفاع في اعداد استراتيجية الأمن القومي في مرحلة الحرب الباردة وبشكل أكبر بعد هجمات الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١^(٥٩).

هـ: وزارة الأمن الداخلي

وتعد وزارة الأمن الداخلي إحدى فروع الجهاز التنفيذي للحكومة الأمريكية والتي انشئت في الخامس والعشرين من نوفمبر عام ٢٠٠٢، كرد فعل على هجمات الحادي عشر من سبتمبر / ايلول عام ٢٠٠١، من قبل الرئيس الأمريكي (جورج بوش)، والذي عين حاكم ولاية بنسلفانيا وزيرا عليها (توم ريديج) ^(٦٠)، وتمثل المهام الأساسية لعمل وزارة الأمن الداخلي في إعداد وتنسيق استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة التحديات الإرهابية من خلال احتوائها وإزالة آثارها بعد وقوعها، والغرض من انشائها تنسيق جهود الوكالات التنفيذية في إطار وزارة واحدة وتتألف من اثنين وعشرين وكالة تنفيذية (أمنية) مثل حرس السواحل والخدمة السرية في الخزانة الأمريكية وشؤون الهجرة والجوازات وأمن الحدود وإدارة الخدمات العامة وفي واحد مارس عام ٢٠٠٤، انشأت وزارة الأمن الداخلي نظام متخصص في إدارة الحوادث الوطنية الذي يعني في مساعدة الحكومة المركزية في الولايات المتحدة وكذلك الحكومات المحلية للعمل على توحيد السياسات من أجل مواجهة الحوادث المتنوعة والتي تتعلق بالأوبئة والهجمات البيولوجية، حيث يعمل هذا النظام كهيئة مركزية لإدارة الحوادث التي تمس الأمن القومي الأمريكي ^(٦١).

كما تضم وزارة الأمن الداخلي قسم متخصص في الفضاء الإلكتروني للولايات المتحدة الأمريكية ويتشكل هذا القسم من برنامج لإدارة مخاطر الانترنت، وبرنامج آخر يتعلق بتوفير متطلبات الأمن الإلكتروني، حيث يعد هذا القسم المركز الرئيس لإدارة الانترنت في الولايات المتحدة ومن ثم فإن إدارة العلوم والتكنولوجيا في وزارة الأمن الداخلي تساعد الحكومة الأمريكية على الانتقال إلى نظام انترنت آخر في حال مهاجمة نظام الانترنت المعتمد لديها، كما تعمل على تحديد هوية المهاجمين (الهاكرز)، وقد افتتحت وزارة الأمن الداخلي مركزا لتكامل الاتصال والانترنت الوطني، وهو مركز يجمع المنظمات الأمريكية المسؤولة عن حماية شبكات الانترنت والحاسب الآلي وشبكات البنى التحتية في الولايات المتحدة، وقد أسست الوزارة مع وزارة العدل الأمريكية عام ٢٠٠٣، مراكز لمكافحة الإرهاب سميت بمراكز (فيوجن) وقد وزعت على الولايات الأمريكية بواقع واحد وأربعين مركزاً، وتضم كذلك وزارة الأمن الداخلي مكتباً خاصاً بالاستخبارات والتحليل المسؤول عن جمع المعلومات ونشرها لباقي اقسام الوزارة الاستخباراتية لتقييم التهديدات التي قد

تواجه الأمن القومي من الإرهابيين وشبكاتهم والهجمات البيولوجية وتهديدات الحدود الأمريكية براً وجواً وبحراً، ومراقبة كافة أشكال التطرف في المجتمع الأمريكي^(٦٢).

واستناداً إلى ذلك فإن دور وزارة الأمن الداخلي في صنع الاستراتيجية الأمريكية يقوم على تطوير خطط شاملة للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي من خلال التنسيق بين الوكالات الفدرالية والهيئات التنفيذية لتقديم المشورة للرئيس فيما يتعلق بالأمن الداخلي وقد أفرز هذا التعاون عن تشكيل بنية عسكرية أمنية أطلق عليها (القيادة الشمالية)، والتي لها دور فعال في حماية الأراضي الأمريكية والمساهمة في أي نشاطات متعلقة بالأمن القومي الأمريكي وبناء عليه؛ فإن وزارة الأمن الداخلي لها دور كبيرها من المؤسسات الرسمية في إعداد الاستراتيجية الأمريكية الشاملة^(٦٣).

ثانياً: المؤسسات غير الرسمية

يعد مبدأ الحريات كأحد المبادئ الأساسية التي نادى بها الدستور الأمريكي، والذي أعطى الحق للأفراد من خلال إتاحة مساحة واسعة من الحرية للمشاركة في عملية رسم الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة، فتمثل المؤسسات الغير رسمية جانب آخر إلى جانب المؤسسات الرسمية في إطار وجود علاقة تكاملية بين هذه المؤسسات، حيث تلعب الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام ووسائل الاعلام ومراكز الفكر دوراً مؤثراً في عملية صياغة الاستراتيجية الأمريكية وللتعرف إلى هذه المؤسسات بشكل أكثر تفصيلاً سيتم تناولها على النحو الآتي:

أ: الأحزاب السياسية

قد شكل مشروع فيرجينيا نيوجرسي للولايات الكبيرة والولايات الصغيرة خطوة مهمة في طريق تنظيم الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد المصادقة على الدستور الاتحادي ظهر انقسام بين فئتين احدهما عارض الدستور الجديد والذين يطلق عليهم (اللافدراليون)، والفئة الأخرى المؤيدة للدستور أطلق عليهم (الفدراليون)، ليصبحا الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة، الذين غيروا تسميتهم في نهاية حكم الرئيس (واشنطن)، إلى الحزب الديمقراطي الذي التقى حول شخص (الكسندر هاملتون)، والحزب الجمهوري الذي التقى حول شخص (توماس جيفرسون)^(٦٤).

إنَّ التنظيمات الحزبية في الولايات المتحدة لها فلسفتها الخاصة التي تستند إليها والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق المصلحة العليا للولايات المتحدة^(٦٥)، فالحزب الجمهوري يميل نحو اليمين وهو اتجاه تقليدي يرتبط بالعدالة والحرية الاقتصادية ونموذج البقاء للصلح^(٦٦)، أما الحزب الديمقراطي الذي يعد من أقدم الأحزاب في الساحة السياسية الأمريكية ممثلاً بالتيارات الليبرالية جعل فلسفته السياسية تستند إلى التقدمية والمساوات ودعم الحريات^(٦٧)، فالأحزاب السياسية في الولايات المتحدة قد تحولت إلى ضرورة مطلقة في المجتمع الأمريكي التي تعبّر عن حرية المجتمع وتقدمه الفكري وهذا الدور ينبثق من واقع الولايات المتحدة وظروفها التاريخية التي عكست نجاحها الذي ارتبط بمدى ادراكها لرسالتها التاريخية^(٦٨).

وقد لعبت الأحزاب دوراً بارزاً في عملية صياغة الاستراتيجية الأمريكية، حيث اثبتت البنية الاجتماعية للحزبين الجمهوري والديمقراطي، إن الرئاسة هدفاً تصبو إليه بقوة، لذلك لا يمكن الاستغناء عنها في مرحلة الانتخابات لتأييد مرشح ما، نظراً لما تمتلك من قاعدة تساعد في الانكفاء عليها عبر تكريس الجهود لحشد الرأي العام لتأييد مرشحها، لأنها تمثل طبقة اجتماعية وفكرية متباينة، والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة تشكل التعبير عن تلك الطبقة لذلك فإن وجودها ضروري لتسهيل هذه العملية^(٦٩). كذلك وجود الأحزاب السياسية في السلطة التشريعية له دور فعال في صياغة الاستراتيجية الأمريكية من خلال دورها في اصدار التشريعات والتعديلات التي تمس سياسات معينة تتعلق باستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ويمكن التماس دور الأحزاب في الاستراتيجية الأمريكية بعد احداث الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١، وتحديدًا في الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، من خلال دعم توجهات الرئيس (بوش) في الحرب على العراق، على رغم الخلافات الايدولوجية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي يتبنى الحزبين موقف مشترك تجاه الأمن القومي الأمريكي^(٧٠).

ب: جماعات الضغط

تحتل جماعات الضغط بمشروعية في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ويتفاوت تأثير هذه الجماعات من دولة إلى أخرى بحسب قوة ونفوذ تلك الجماعات، وبصفة عامة تمارس جماعات الضغط بفاعلية تأثير على صناعات القرار في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد سجل أحد مراكز الفكر والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بوجود (٦٠٠٠) تكتل أو تجمع ضغط، وتوظف هذه الجماعات ما يقارب

خمس عشرة ألف خبير وتنفق أكثر من مليار دولار سنوياً في الولايات المتحدة، ويتنوع خبراؤها بين أعضاء في الكونجرس الأمريكي ورؤساء للوكالات الفدرالية، فضلاً عن خبراء ومستشارين في مختلف القطاعات والتي تهدف إلى تحقيق غاياتها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية^(٧١).

لم يعطِ الدستور الأمريكي الحق لجماعات الضغط برسم استراتيجية الأمن القومي، إلا أنه أعطى الحرية للأفراد في تكوين هذه الجماعات غير الرسمية للقيام بمهمة الضغط على الحكومة في الولايات المتحدة لتحقيق مطالب أفراد تلك الجماعات، ومن هنا نشأت جماعات الضغط في الولايات المتحدة، وقد أصبح لهذه الجماعات من القوة ما يؤهلها للعب دور في صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بحكم تشعب علاقاتها وارتباطاتها مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية^(٧٢) وبشكل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة قوة هائلة تلعب دوراً بارزاً في تحديد اتجاهات الاستراتيجية الأمريكية، فقد استطاعت هذه اللوبيات التي تمارس نشاطاتها بصفة دينية لتغطية مآربها السياسية، وهذا الدور نابع من امكاناتها على تنظيم الضغط في الولايات المتحدة من خلال كسبها المجتمع المدني وخاصة السياسية وصناع الرأي في أجهزة الاعلام والجامعات، كما انها صورت اسرائيل على انها تجربة مشابهة للتجربة الأمريكية من خلال التشديد على الصلات الثقافية والايديولوجية، فضلاً عن وجود اهتمامات عسكرية وأمنية متوازنة مع الولايات المتحدة الامر الذي جعل منها تتمتع بحرية الحركة والعمل بصفقتها منظمات امريكية وليست اجنبية فالجالية اليهودية باتت قادرة على توجيه الاستراتيجية الأمريكية بالاتجاه الذي يلتزم بأمن اسرائيل ونفوقها الاستراتيجي^(٧٣).

مما تقدم يتضح هنالك العديد من الطرائق والأساليب التي تمارسها جماعات الضغط على صانع القرار الأمريكي والتي تبدأ عبر مراحل بدأ من آثاره الاهتمام تجاه قضية معينة وصولاً إلى مرحلة تقييم القرار من خلال استخدام الوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تعتمد بالدرجة الأساس على حجم قوة وامكانيات تلك الجماعات، للتأثير عبر المؤسسة الرسمية من خلال الانتخابات أو السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، وكذلك من خلال المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي الأمريكي مثل مراكز التفكير والأحزاب السياسية الاعلام فقد استثمرت هذه الجماعات العمل الديمقراطي في كل جوانبه في النظام السياسي الأمريكي عبر التعددية السياسية وحرية التعبير والرأي في العمل السياسي ليكون لها التأثير في صنع الاستراتيجية الأمريكية على المستوى الداخلي والخارجي للولايات المتحدة بالشكل الذي يخدم اجندتها الخاصة^(٧٤).

ج: وسائل الاعلام والرأي العام الأمريكي

من المتعارف عليه أن الولايات المتحدة تمتلك مؤسسات اعلامية ضخمة جعلتها تتحكم في الاعلام العالمي، بالشكل الذي يخدم المصالح الأمريكية من خلال الدعم الذي تقدمه، لاستمالة الرأي العام الأمريكي والعالمي^(٧٥) ويعد الرأي العام الأمريكي عاملاً مهماً في صنع القرار السياسي من خلال قيامه بالدور الداعم أو المناهض للسياسات الأمريكية في الداخل أو الخارج فيما يتعلق بالانتخابات التي ستقرز صناعات القرار أو الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية^(٧٦).

فالولايات المتحدة تولي الرأي العام اهتماماً كبيراً في عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية، فعادة ما تحاول اعطاء مسوغات وتفسيرات بهدف اقناع الرأي العام الأمريكي والتي تؤثر في اتجاهين وهي ان تكون القرارات الصادرة من الحكومة متوافقة مع مطالب الشعب وهو الاتجاه الأقل قوة في التحكم بالرأي العام لأنه عادة لا توافق سياسات الرئيس والكونغرس مع الرأي العام، والثاني وهو تقييم اداء القادة في سياساتهم الخارجية ويكون هذا التأثير في الانتخابات عندما يشعر الرأي العام بأن مصالحه قد تأثرت بشكل مباشر، خصوصاً أن غالبية الشعب الأمريكي يولي اهتماماً بالشؤون الداخلية أكثر من الخارجية^(٧٧)، وبهذا شكلت مطالب الرأي العام في الولايات المتحدة مدخلاً إلى الاستراتيجية الأمريكية الشاملة^(٧٨)، أما الاعلام الأمريكي فيمارس دوراً داعماً ومسانداً لكونه وسيلة لدعم النظام السياسي الأمريكي، فهو أداة للتلاعب بمدرجات الأعداء والأصدقاء، واعطاء مساحة كافية للنظام السياسي بحرية الحركة وممارسة الدور الرقابي من خلال قدرته على التلاعب بالبيئة السياسية الداخلية والخارجية ولا يمكن ذلك من دون الإحاطة الدقيقة بالبيئة والأحداث السياسية. فوسائل الإعلام والرأي العام هي لصيقة في آلية النظام السياسي الأمريكي كون عملية صنع القرار تحتاج إلى مسوغات ومسوغات للاضطلاع بها لا يمكن دون وسائل للتعبير والإيصال بين الرأي العام والمؤسسات الرسمية وخاصة فيما يتعلق بالشؤون الخارجية التي تشكل أهم وأخطر حقل تؤثر فيه وسائل الاعلام والرأي العام نتيجة للمؤثرات الداخلية وارتباطها بالنظام السياسي الأمريكي بسيولة تتدفق باستمرار^(٧٩).

د: مراكز الأبحاث ومؤسسات الفكر الأمريكي

أصبحت مراكز الفكر عنصراً ثابتاً في مشهد صنع الاستراتيجية الأمريكية، التي أصبح لا غنى عنها في مسار استراتيجيات رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، والتي هي ناتج عملية طويلة من النمو المؤسسي وقد أصبحت تشكل الأدوات الأساسية لربط الممارسات السياسية بالممارسات الفكرية في الحياة الأمريكية^(٨٠) وبذلك تعد مراكز الأبحاث أحد المراكز الأساسية في الولايات المتحدة لإنتاج المعرفة والتفكير والتي يطلق عليها (think tanks)، أي بنوك التفكير، التي لعبت دوراً في الحياة العامة للمجتمع الأمريكي عبر قيام التجمعات الفكرية والأقليات العرقية بإنشاء مراكز تعبر عن أفكارها وآرائها وأهدافها الخاصة مما مكّنها من توجيه السياسة العامة بطريقة تناسب مع حجمها ومكاناتها الاقتصادية وأهميتها الاجتماعية والسياسية، وبذلك أصبحت هذه المؤسسات تمثل مصدراً للخبرة والمعرفة والابتكار والرقابة ولم يعد بالإمكان

الاستغناء عن خدماتها كما تعتبر هذه المؤسسات كوسيلة للقوى المسيطرة في المجتمع الأمريكي التي تتيح لها إيصال خبرتها وحكمتها ووجهة نظرها لصناع القرار الأمر الذي يضيء غطاء من الشرعية والعلمية والمصدقية على فلسفتها الاجتماعية والسياسية وتعد الولايات المتحدة من أكثر الدول ميلاً نحو مراكز البحوث ومؤسسات الفكر والتي تعدّها مصدراً لإجراء البحوث وجذب العديد من الباحثين والمفكرين للتداول والنقاش في القضايا المؤثرة في الحياة العامة في الولايات المتحدة^(٨١) وتعود نشأة مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة إلى عام ١٩١٠، التي انشئ فيها مركز (كارنجي للسلام) وتلاه مركز (بركينغز) عام ١٩١٦ و معهد (هوفر) ١٩١٨، مؤسسة (القرن) عام ١٩١٩ و(مجلس العلاقات الخارجية) عام ١٩٢١، وغيرها العديد من مراكز الأبحاث^(٨٢). حيث تسهم هذه المراكز في تقديم المشورة للأجهزة الحكومية وصناع القرار عبر البحوث والدراسات والمؤتمرات التي تجريها، وتعد مؤسسة راند التي تأسست عام ١٩٤٥، أحد مراكز الأبحاث التي تركز أبحاثها لأغراض متعلقة بصناع القرار، وهي العقل المدبر لوزارة الدفاع الأمريكية فيما يتعلق بالدراسات المرتبطة بالأسلحة الأمريكية والشؤون الخارجية، وبما يخدم الاستراتيجية الأمريكية التي تعمل على وفق الحكمة والدراية بوصفها آلية فعالة للوصول إلى القرار المناسب من خلال نشاطاتها البحثية

للمساعدة في تحسين السياسات الأمريكية^(٨٣)، حيث كان لهذه المراكز دورٌ حاسمٌ في التخطيط السياسي والأمني لصناع القرار ومثال ذلك (المعهد الوطني لصنع السياسات العامة) الذي أسس عام ٢٠٠١ والذي كان له دور حاسم في التخطيط لسياسات الرئيس (بوش)^(٨٤).

وعليه تلعب مراكز الأبحاث ومؤسسات الفكر في الولايات المتحدة دوراً كبيراً في رسم الاستراتيجية الأمريكية من خلال ما تقوم به هذه المؤسسات من امداد متخذي القرار ببحوث ودراسات تخص القضايا المهمة الامر الذي يجعل منها لاعباً مهماً في تحديد المسارات الاستراتيجية التي يجب أن تسلكها الإدارة الأمريكية فقد أضاف وجود اعداد هائلة لمراكز الفكر ذات التأثير مصدراً للتحليل والتوعية، فضلاً عن جذب هذه المؤسسات إلى محللين علميين من صناع القرار رفيعي المستوى من المتقاعدين لغرض الاستفادة من خبراتهم ساهم بشكل فعال في تحديد الأولويات الاستراتيجية لصانع القرار لاتخاذ القرار الاستراتيجي المناسب بما يخدم الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية^(٨٥).

الخاتمة

لقد تطورت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي من الانعزالية إلى قيادة النظام الدولي، وفقاً لما تقتضيه المصلحة الأمريكية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أدت عبر تاريخها الطويل دوراً في بناء النظام العالمي، حيث تبرز في الوقت الحاضر نوعاً مختلفاً من القيادة التي تسعى للتفرد بالقرار العالمي، والتخلص من القيود التي تفرضها الاتفاقيات الدولية وتمليها أخلاقيات المعاملات الإنسانية. وترتكز استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على مقومات للقوة جعلتها ذات أبعاد عالمية، فهي تشغل أهمية كبرى على المستويين الداخلي والخارجي، والتي خلالها يطرح الرئيس الأمريكي وإدارته أهم توجهاته في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تشكل مصلحة ملاحه للولايات المتحدة لتعلقها بالأمن القومي الأمريكي والتفوق الاستراتيجي للولايات المتحدة للحفاظ على بقاء الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي. كما أنها ليست وليدة بنات أفكار الرئيس وحده وإنما يتشارك في صنعها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تجتمع على هدف واحد وهو تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي.

وتعد عملية صنع الاستراتيجية عنصراً جوهرياً في تشكيل نماذج الحركة السياسية، وعملية صنع الاستراتيجية في السياسة الأمريكية تتم عبر إصدار قرارات من شأنها أن تعزز من نفوذ الولايات المتحدة وهيمنتها العالمية على النظام الدولي بشكل يتناسب مع حجمها السياسي كإمبراطورية عالمية. إن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تقوم على مبدأ تحقيق المصالح من خلال إدراك الولايات المتحدة لمصادر قوتها وتبيان الأهداف التي تسعى النخبة الحاكمة إلى تحقيقها عبر السلوك السياسي وحجم الطموح السياسي الذي تمتلكه، ونظراً لانتشار وتوسع المصالح الأمريكية على الصعيد العالمي، حتم ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية وضع خطط استراتيجية تقتضي تأمين وضمان استمرارية مصالحها ولاسيما الحيوية منها.

المصادر والهوامش

١. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط ١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٥٢.
٢. عبد الفتاح حسن أبو عليه، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧، ص ص ٩٨-١٠٠.
٣. فلاح أمين الرهيمي، امركة العالم وليس عولته، ط ١، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٢، ص ٣٦.
٤. ناهد ابراهيم الدسوقي، دراسات في التاريخ الاسلامي، دار المعرفة للنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٤٣.
٥. المصدر نفسه، ص ١٤٦.
٦. رنا جبوري موسى العيساوي، الولايات المتحدة بين الحياد والمشاركة في الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٩)، مجلة كلية التربية، العدد ٤٤، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٢١، ص ٩٥.
٧. لمزيد من التفاصيل انظر الولايات المتحدة غيرت مسار الحرب العالمية الاولى، موقع شير امريكا، مكتب الشؤون العالمية، وزارة الخارجية الأمريكية، ١٣ يوليو ٢٠١٧، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الموقع: <https://share-America-gov>
٨. ثائر خليل حمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية، ط ١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ٥٦-٥٧.
٩. جمانة محمد راشد، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤١)، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد ٥١، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٣٠٨-٣٠٩.
١٠. ثائر خليل حمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨-٥٩.
١١. ايناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية. السوفيتية ١٩٤٥-١٩٦٣، ط ١، اشور بانينال للكتاب، بغداد، ٢٠١٥، ص ٧٤-٧٥.

١٢. ثائر خليل حمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠
١٣. طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، ط١، مركز حمو را بي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٢.
١٤. سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ١.
١٥. نور اباد علي الوثار، مكافحة الارهاب في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص ص ٦٩-٧١.
١٦. جون ستون، الاستراتيجية العسكرية سياسة واسلوب الحرب، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١٤، ص ص ٩١-٩٢.
١٧. منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص ٩١-٩٢.
18. national security strategy of the united state of America- the white house – Washington – january 1988 – pp 26
19. national security strategy of the united state of America- the white house – Washington – march 1990 – pp 9 – 10
20. for more details see history of Dss bureau of diplomataic security – us department state website – us department state – available on the site : <https://www.state.gov>
٢١. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٣١.
٢٢. روبرت جيه ماكان، مقدمة قصيرة جدا الحرب الباردة، ترجمة: محمد فتحي خضير، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٥٣.
23. national security strategy of the united states of America- the white house – Washington August 1991 – pp 1

٢٤. وائل محمد اسماعيل، الامبراطورية الاخيرة افكار حول الهيمنة الأمريكية، ط١، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ٦٢.
٢٥. عزت السيد احمد، كيف ستواجه امريكا العالم؟، ط١، دار السلام للطباعة، دمشق، ١٩٩٢، ص ص ١٦-١٤.
٢٦. على الدين هلال، النظام الدولي الجديد (الواقع الراهن واحتمالات المستقبل)، مجلة عالم الفكر، العدد (٣ و٤)، مجلد ٢٣، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص ١١-١٢.
٢٧. نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد الى الهيمنة ١٩٩٠، ٢٠١٢، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (٩)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ٣٨٤.
٢٨. نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد الى الهيمنة ١٩٩٠. ٢٠١٢، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٧.
٢٩. فوزية الفرجاني، العرب في استراتيجية الهيمنة الأمريكية (١٩٩١-٢٠٠٨)، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠٢١، ص ٣٤٣.
٣٠. وليد عبد الجبار العنبيكي، الغزو الأمريكي واحتلال العراق دراسة عسكرية تحليلية معاصرة معززة باراء المشتركين في الحرب، دار السنهوري، بغداد، ٢٠١٧، ص ص ٤٨-٥٠.
٣١. سوسن العساف، استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٥٤.
٣٢. ياسر عبد الحسين، القيادة السياسية الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، ط١، دار وكتبه عدنان، بغداد، ٢٠١٥، ٤٤٤.
٣٣. يحيى سعيد قاعود وعلا عمر الجعب، وثيقة الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٧ قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب، مجلة قراءات استراتيجية، العدد ٢٠، المجلد ١٠، دائرة البحوث الأمن القومي، مركز التخطيط الفلسطيني، ٢٠١٨، ص ١١٥.

٣٤. زينب غالب جعفر عباس، توظيف العامل الجيوستراتيجي في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تجاه روسيا الاتحادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠٢٠، ص ٤٠.
٣٥. حسين علاوي خليفة، الأمن الدولي والأمن القومي: دراسة في استراتيجية المبادلة والاحلال (الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١٢، ص ١٢٣.
٣٦. سيد غنيم، الاصابع على الازناد استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الاوسط، ط ١، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، المسجد الأقصى، ٢٠٢١، ص ٣٣.
٣٧. احمد عبد الكاظم موسى، مكانة إيران الإقليمية في الاستراتيجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١٥، ص ٨٤.
٣٨. كاظم علي الجنابي وعلي مجيد العكيلي، العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية في ظل النظام السياسي الأمريكي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١٣، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ٢٠١٦، ص ص ٢٦-٢٧.
٣٩. صباح عبد الرزاق كبة، الرئيس والكونغرس والقرار السياسي الخارجي الأمريكي، ط ١، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨، ص ٢١٧.
٤٠. محمد احمد ابو غنيم، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، رسالة ماجستير، أكاديمية الادارة والسياسة، جامعة الأقصى، ٢٠١٣، ص ص ٦١-٦٢.
٤١. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٧٣.
٤٢. محمد صبحي احمد الونسة، دور الكونجرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (الحرب على العراق في عام ١٩٩١ م وعام ٢٠٠٣ م أنموذجا)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠٢٠، ص ص ١٩-٢١.
٤٣. محمد صبحي احمد الونسة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

44. for more details see our government the legislative branch – whitehouse website – available on the site : <https://www.whitehouse.gov>

45. for more details see what congress dose – us capitol visitor center website – available on the site : <https://www.visitthecapitol.gov>

٤٦. ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.

٤٧. احمد عبد الامير الانباري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وتطوراتها بعد احداث التغيير (٢٠١٠-٢٠١٤)، ط١، دار أجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص ٢٤.

48. for more details see national security council – whitehouse website – available on the site : <https://www.whitehouse.gov>

٤٩. اسراء قاسم غانم، مدرك الأمن القومي في الاستراتيجية الأمريكية بعد العام ٢٠٠٣ م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٣، ص ص ٣٣-٣٤.

50. for more details see ahistory of the united states department of state – historians office department of state website – available on the site : <https://1997-2001-state.gov>

٥١. معن عبد القادر الزكريا، من هم صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ط١، دار دمشق، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٩٩.

٥٢. بتول هليل الموسوي، وزارة الخارجية الأمريكية اثناء ولاية الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ١٦، مركز بحوث ودراسات الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٢٨.

٥٣. لمى مضر الامارة، دور وزارة الخارجية الأمريكية في عملية صنع القرار، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٥، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.

54. for more details see u– s department defense – historical office website – available on the site : <https://history-defense.gov>

٥٥. ياسين محمد حمد العيثاوي وانس أكرم محمد صبحي، صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الآداب، العدد ٧، المجلد ١، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠١٤، ص ٣١٢
٥٦. رقبول كرم، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري، مجلة طبنة، العدد ١، المجلد ١، المركز الجامعي بركة، ٢٠١٨، ص ٣٠٠.
٥٧. محمد بليلي، تأثير وزارة الدفاع الأمريكية على السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف - المسلة، ٢٠١٧، ص ٩.
٥٨. فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول (الولايات المتحدة أنموذجا)، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٧٢-٤٧٣.
59. for more details see history homeland security – homeland security website – available on the site : <https://www-dhl-gov>
٦٠. المصدر نفسه، ص ٤٧٥.
٦١. تميم حسين محمد، الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ ايلول ٢٠٠١، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص ٨٤.
٦٢. حافظ مالك وماجد محي عبد عباس، البنية الاجتماعية والجغرافية للحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، العدد ٦، المجلد ٢٧، جامعة بابل، ٢٠١٩، ص ص ٤٩٠-٤٩١.
٦٣. ابراهيم محمد سليمان، الحزب الجمهوري ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٥٤ - ١٨٧٦)، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٢، ص ٧٥.
٦٤. مروان سمور، الديمقراطيون والجمهوريون... والفرق بينهما، موقع الجزيرة مباشر، ٢ / ١ / ٢٠٢١، متاح على الموقع: <https://mubasher-Aljazeera-net>
٦٥. ماجد محيي ال فزاي وحاكم فنيخ علي، الحزب الديمقراطي ومعالجته للأوضاع السياسية في الولايات المتحدة (١٨٠١ - ١٨٠٥)، مجلة العلوم الانسانية، العدد ١، المجلد ٢٥، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٨، ص ٣٦.

٦٦. حافظ مالك وماجد محي عبد عباس، البنية الاجتماعية والجغرافية للحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٨.
٦٧. تميم حسين محمد، الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ ايلول ٢٠٠١، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.
٦٨. هشام محمود الاقداحي، النفوذ وصناعة القرار السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠١٧، ص ١١.
٦٩. سلمان علي حسين، جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٧، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ٨٣.
٧٠. محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، ط ١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ١٨٤.
٧١. منير جبر خضير المعموري، جماعات الضغط وأثرها على صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ط ١، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، ٢٠١٦، ص ١٧٢.
٧٢. شيماء الهواري، وسائل الاعلام وصنع السياسة الأمريكية، موقع المركز الديمقراطي العربي، ١٩ اكتوبر، ٢٠١٧، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الموقع: <https://democraticac-de>
٧٣. محمد احمد ابو غنيم، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.
٧٤. سليم كاطع علي، دور الراي العام في السياسة الخارجية الأمريكية موقع المركز الديمقراطي العربي، ٢٦ يوليو ٢٠١٧، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، رابط الموقع: <https://democraticac-de>
٧٥. رعد قاسم صالح العزاوي، المجتمع الأمريكي ودوره في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، ط ١، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٤، ص ٣١٥.

٧٦. وائل محمد اسماعيل، الشؤون الخارجية في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في النظام السياسي: الأمريكي، ط١، دار السنهوري، بغداد، ٢٠١٩، ص ص ٢٠٩-٢١١.
٧٧. توماس ميدفيتز، مراكز الأبحاث في أمريكا، ترجمة: ماهر كريم الله، ط١، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ٢٠١٥، ص ٢٣.
٧٨. هادي محمد حسين، دور مراكز الأبحاث الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد ٢٥، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، ص ص ٣١-٣٢.
٧٩. بن طيفور مليكة، دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة مؤسسة "راند"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة، ٢٠١٩، ص ١٨.
٨٠. رندة علوان حسين، مؤسسة راند الأمريكية ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٣، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ٦.
٨١. اسر عبد الزهرة عثمان الحجاج، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الاوسط، ط١، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٢١، ص ٥٦.
٨٢. خميسة عقابي، دور مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مؤسسة "راند كوربوريشن". أنموذجا، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير - بسكرة، ٢٠١٩، ص ١٠٦.
٨٣. كوثر عباس عبد الربيعي، الأمن القومي الأمريكي والصراع العربي - (الاسرائيلي) في التسعينيات دراسة تحليلية (الملفات)، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.
٨٤. سليم كاطع علي، القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٢، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٥٧.